

Distr.: General
21 May 2002
Arabic
Original: French

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أوجّه الرسالة التالية إلى أعضاء مجلس الأمن لرفض محتوى رسالة الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ (S/2002/548)، جملة وتفصيلاً.

وكنّت قد ذكّرت، في رسالتي المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (S/2002/422)، سلطات كينشاسا بأن مجلس الأمن يعلم تمام العلم أن الجيش الوطني الرواندي لم يعد له وجود في كينشاسا منذ عام ٢٠٠٠. ولذلك، فإن اتهامات حكومة كينشاسا بشأن الأعمال المزعومة التي قامت بها رواندا في كينشاسا باطلة ولا أساس لها البتة.

والحقيقة الميدانية هي أن حكومة كينشاسا تستغل وتستخدم بعض العناصر التابعة للقوات الزائيرية المسلحة السابقة الموالية لموبوتو والتي أعيد إدماجها في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية لتقويض هذا التجمع من خلال القيام بعمليات تمرد. ولذلك، استولت عناصر من القوات الزائيرية السابقة كان قد تم إعادة إدماجها في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على الإذاعة المحلية في كينشاسا ووجهت منها نداءات تحض على قتل التوتسي الكونغوليين. إنهما فلسفة الإبادة الجماعية والقضاء على الآخر المشؤومة التي تدمّر المنطقة من جديد مثلما دمرت رواندا في ربيع عام ١٩٩٤. وقد أدت هذه النداءات التي تحض على القتل إلى مقتل ٦ أشخاص من التوتسي الكونغوليين. وترغب حكومة كينشاسا، المتحالفة تحالفاً قوياً مع مخططي الإبادة الجماعية ومنفّذيها الذين استخدموا نفس الوسائل المستخدمة ضد التوتسي في رواندا، والمتمثلة في النداءات التحريضية المبثوثة من الإذاعة، في مواصلة هذه الفعلة الشنيعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. تلك هي حقيقة ما يحدث في كينشاسا. ولا شيء سواها.

ومن الواضح أن هذه النداءات التي تحض على القتل تخفي ما تقوم به حكومة كينشاسا بطريقة مأكرة من إعاقه منتظمة للحوار بين الأطراف الكونغولية.

وتدعو حكومتي مجلس الأمن أن يطلب من سلطات كينشاسا الكف عن هذه المناورات التسوية التي تؤدي إلى إزهاق أرواح بشرية، وأن تتعهد، بتصميم أكيد، بالسعي إلى اتفاق سياسي شامل جامع مع الأطراف الكونغولية وإلى إبرام هذا الاتفاق.

أما بشأن الانسحاب الفوري غير المشروط الذي يطالب به الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن حكومة رواندا تود أن تذكّر حكومة كينشاسا بأن شروط الانسحاب موجودة فعلا وقد حددتها واعتمدتها اتفاقات لوساكا التي وقّعت عليها جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك فإن المطالبة بانسحاب غير مشروط يعني نقض هذه الاتفاقات.

وفي الختام، تغتنم حكومتي هذه الفرصة لتدعو مجلس الأمن إلى أن يطالب بالأحرى جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يلي:

١ - التفاوض بشأن التوصل إلى اتفاق سياسي شامل في الإطار المحدد بدقة للحوار بين الأطراف الكونغولية عوضا عن انقلاب السيدين كابيلا وبمبا على اتفاقات لوساكا في صن سيني.

٢ - طرد إرهابي جيش تحرير رواندا من أراضيها، وهو منظمة وردت في القائمة الدولية للمنظمات الإرهابية التي تعمل في كينشاسا وفي غيرها من الأراضي بإشراف من حكومة كينشاسا.

٣ - نزع سلاح القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتيراهااموي التي تخطط وتنفذ الإبادة الجماعية بدعم من حكومة الرئيس جوزيف كابيلا.

٤ - فرض حظر على بيع وتسليم ونقل الأسلحة إلى حكومة كينشاسا التي تقوم بتوزيعها على القوات المسلحة الرواندية السابقة وعلى مليشيات إنتيراهااموي وعلى جميع القوات الأخرى الهدامة والضالعة في الإبادة الجماعية التي تقوم بعملها من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أناستاسي غاسانا

السفير

الممثل الدائم